رغم ما أشاعه تشكيل حكومة الوحدة الوطنية من تفاؤل

آفاق محدودة أمام قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تجاوز الأزمة

تظاهرة في رام الله ضد الفقر.. (عدسة: فادي العاروري)

كتب أمجد التميمي

ساد أوساط المواطنين الفلسطينيين والقطاعات الاقتصادية المختلفة، تفاؤل كبير مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية قبل نحو شهر.

وكان لهذا التفاؤل أسبابه المنطقية والمبررة، وفي مقدمتها "الرهان" على قدرة هذه الحكومة على كسر الحصار المالي الدولي المفروض على الأراضي الفلسطينية في عهد الحكومة الفلسطينية العاشرة بقيادة "حماس"، وأيضاً قدرة الحكومة الحادية عشرة على تحقيق انفراج اقتصادي ومالي يزيل هموم عام من المعاناة، وبخاصة بالنسبة لموظفي القطاع العام الذين ذاقوا الأمرين بسبب عدم انتظام صرف رواتبهم.

إلا أن المعطيات، حتى الآن، تؤشر لصعوبات كبيرة في مواجهة الحكومة الحالية ووزير ماليتها د. سلام فياض، الذي يعول عليه المواطنون الكثير في إنقاذ الوضع وإعادة الأمور إلى نصابها.

أمل ضئيل بحدوث انفراج قريب

في الجهة المقابلة، ينظر محللون وخبراء اقتصاديون إلى الأمور من منظور آخر، ربما هو أكثر تشاؤمية من نظرة المواطن العادي، إلا أنه في الوقت ذاته أكثر واقعية وقرباً إلى حقيقة الأمور.

ويجمع المحللون الاقتصاديون على أن الاقتصاد الفلسطيني سيبقى أسير المزاج الدولي والإسرائيلي من دون حل سياسي عادل يعطي الفلسطينيين حقوقهم، ويفتح الأفق أمامهم لتطوير اقتصاد مستقل.

ويعتقد الخبير الاقتصادي د. سمير عبد الله، مدير معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني "ماس"، أن الخيارات المتاحة أمام وزير المالية وحكومة الوحدة الوطنية برمتها صعبة من دون إطلاق عملية سلام جديدة، بشروط وآلية جديدة تنعش القطاع الخاص الفلسطيني.

وقال عبد الله "من دون وجود مناخ سياسي جديد، وهو ما لا أعتقد أنه سيحصل خلال العامين المتبقيين للإدارة الأميركية الحالية في الحكم، فإن السلطة الوطنية ستبقى تتعكز على الإيرادات المحلية المتآكلة شهراً بعد شهر".

وأكد أن الدول العربية، لاسيما المملكة العربية السعودية، الراعية لاتفاق مكة الذي أفضى إلى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، مطالبة بأخذ دورها ومساعدة السلطة الوطنية، "وبالحد الأدنى توفير قيمة فاتورة الرواتب الشهرية".

ويقر عبد الله بأن المساعدات العربية والدولية "ستبقى حلولاً مؤقتة". وقال: لا يوجد لغاية الآن، بصيص أمل في أن نخرج من حلقة الفقر والأزمة الاقتصادية المغلقة، فالوضع يسير نحو الأسوأ، وإسرائيل تضيق على مصادرنا وتسير في مشروع الجدار لخنقنا، والسلطة تتآكل يوماً بعد آخر.

وأضاف: الولايات المتحدة الأميركية والدول التي رعت عملية السلام تقوم بتلهيتنا، وكأن الموضوع يتعلق بشروط قبول الحكومة وسياستها، وهي لم تقدم شيئاً على الطاولة.

وطالب عبد الله الدول العربية بالضغط على اللجنة الرباعية والمجتمع الدولي لإيقاف المأساة التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني.

قيود تقود إلى المستحيل

أما فياض، فما أن تسلم حقيبة وزارة المالية حتى طار في جولة ماراثونية إلى العديد من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، في محاولة منه لحشد المساعدات للسلطة الفلسطينية وإقناع هذه الدول باستئناف مساعداتها الاقتصادية للشعب الفلسطيني، ورفع الحصار المفروض على الحكومة الفلسطينية، وإلغاء القيود على عمل البنوك الفلسطينية وتعاملها مع وزارة المالية والحكومة.

وفي إشارة منه إلى الصعوبات الكبيرة التي تعترض عمل الحكومة، اعتبر فياض أن القيود المفروضة على الجهاز المصرفي الفلسطيني خانقة، وتجعل الأمور في منتهى الصعوبة، إن لم تكن مستحيلة.

وللدلالة على عمق الأزمة المالية، قال فياض إن حكومة الوحدة الوطنية تحتاج إلى ١٫٣٥ مليار دولار من المساعدات الدولية هذا العام لتفادي أزمة خانقة، وأن القيود المصرفية على السلطة الفلسطينية ما زالت أكبر عائق تواجهه وزارته في تأدية مهامها.

وعلى الرغم من السوداوية التي تستشف من تصريحات وزير المالية، فإن قدراً من التفاؤل يفلت هنا وهناك، حيث قال فياض "يمكن أن يكون صحيحاً القول إن الحصار قد بدأ يتفكك، ولكن لا نستطيع أن نقول إن الحصار قد انتهى. فعلى سبيل المثال، فيما يتصل بالدور الإسرائيلي، لدينا أموال تحتجزها إسرائيل التي تمتنع عن تحويل إيرادات الضرائب أولاً بأول بموجب الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين في هذا الشأن".

فتش عن إسرائيل

ويحمل المسؤولون الفلسطينيون الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية في الأراضي الفلسطينية.

وفي هذا السياق، قال د. سمير أبو عيشة، وزير التخطيط الحالي، القائم بأعمال وزير المالية في الحكومة السابقة، "إن حجز إسرائيل لأموال الضرائب المستحقة لصالح السلطة الفلسطينية هو السبب الحقيقي والأهم للأزمة المالية التي تمر بها السلطة الوطنية، لاسيما أن المساعدات الخارجية ارتفعت بنسبة ٢٠٧٪ في العام ٢٠٠٦، على الرغم من الحصار الدولي على الحكومة، مقارنة مع حجم المساعدات المقدمة للسلطة الوطنية في العام ٢٠٠٥".

يشار إلى أن حجم الإيرادات المحلية للسلطة الوطنية سجل انخفاضاً بنسبة ٣٩٪ مع نهاية العام ٢٠٠٦ عما كان عليه في العام ٢٠٠٥، ويعزى السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى حجز إسرائيل أموال الضرائب، وهو ما تسبب بتفاقم الأزمة المالية الخانقة التي تعاني منها السلطة الوطنية.

فبينما كانت الإيرادات المحلية تصل في السنوات الماضية إلى نحو ٣٠ مليون دولار شهرياً، انخفضت بشكل ملموس ولم تتعدَّ حاجز الـ ٢٢ مليون دولار شهرياً العام الماضي.

وأكد أبو عيشة أن حل الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الوطنية مرهون بإفراج إسرائيل عن أموال الضرائب التي تحتجزها، منوهاً إلى أن السلطة الوطنية "كان بإمكانها تلافي أي عجز في ميزانية العام ٢٠٠٦ لو حولت إسرائيل الأموال الضريبية التي تحتجزها لصالح خزينة السلطة الوطنية".

الموازنات العامة مشكلة المشاكل

تبنى الموازنات المالية لمعظم دول العالم على أسس علمية متينة وفق افتراضات وتوقعات اقتصادية شبه ثابتة قابلة للتحقيق بناء على حجم الإيرادات ومعدل النفقات العام.

كما أن الموازنات تهدف لتوزيع الثروة القومية على القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف تنموية واضحة المعالم، لكن الوضع في فلسطين ليس كذلك، فالموازنات الحكومية متذبذبة بين عام وآخر بناء على المزاج السياسي الإسرائيلي والدولي وموقفهما من السلطة الوطنية.

فموازنات السلطة الوطنية تعتمد بشكل كبير على إيرادات المقاصة الضريبية، التي تجبيها إسرائيل، ومن المفترض أن تقوم بتحويلها لخزينة السلطة الوطنية وفق اتفاقية أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في العام ١٩٩٣، وأنشئت بموجبها السلطة الوطنية واقعاً على الأرض.

وتبين الأرقام أن إيرادات المقاصة تمثل ما يقارب ٤٠-٤٥٪ من إيرادات السلطة الوطنية الإجمالية، الأمر الذي يمكن إسرائيل من التحكم بطبيعة موازنات السلطة الوطنية، وهو ما بدأ يتضح بشكل ملموس مع بداية انتفاضة الأقصى العام ٢٠٠٠، باحتجاز إسرائيل أموال الضرائب الفلسطينية كنوع من المساومة والضغط على السلطة لإيقاف عمليات المقاومة.

وتشكل المساعدات الدولية والعربية المقدمة للسلطة الوطنية ما يقارب ٣٠-٣٥٪ من مجمل إيرادات الميزانية، فيما تشكل الإيرادات المحلية ما يقارب ٢٥٪ فقط من الميزانيات.

وتفاقمت المشكلة بشكل رئيسي في العام الماضي ٢٠٠٦ عقب فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وتشكيلها الحكومة، وما نجم عن ذلك من حصار مالي خانق، إسرائيلي ودولي، على السلطة الوطنية لمطالبة الحكومة بالاعتراف بإسرائيل وتلبية الاشتراطات السياسية الأخرى.

واستمر هذا الحصار من شهر آذار من العام الماضي وحتى يومنا هذا، على الرغم من تشكيل حكومة وحدة وطنية، ما جعل المراقبين الاقتصاديين يرسمون صورة قاتمة لإمكانية حصول تحسن قريب وملموس على الموازنات العامة للسلطة الوطنية، وبخاصة أن إسرائيل ما زالت تحتجز أموال الضرائب الفلسطينية، التي وصلت قيمتها مع نهاية العام المنصرم ٢٠٠٦ إلى ٦٦٠ مليون دولار، وهو ما يشكل تقريباً ٩٥٪ من مجمل العجز الحاصل في ميزانية السلطة العام الماضي، حيث بلغت قيمة العجز في الميزانية ٦٥٥ مليون دولار.

وكانت موازنات السلطة الوطنية أخذت تتحول عاماً بعد آخر لتنحصر في العمل الإغاثي الطارئ على حساب الخطط التنموية، لاسيما في ظل ارتفاع مستمر في نسبتي البطالة والفقر بالأراضي الفلسطينية منذ العام ٢٠٠١، وما تسببت به الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة من حرمان العمال الفلسطينيين من التوجه إلى عملهم داخل الخط الأخضر، إضافة إلى تقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية بالحواجز العسكرية، وإقامة جدار الفصل العنصري، الذي قضم الكثير من المساحات الزراعية للمواطنين.

غياب الخطط التنموية

وبشكل عام، يرى المحللون أن موازنات السلطة الوطنية لا تعد وفق إطار كلي وواضح يخدم العملية التنموية.

وقال د. نصر عبد الكريم، أستاذ الاقتصاد في جامعة بيرزيت، "موازنة السلطة الوطنية تبدو كأرقام صماء بلا أهداف تنموية".

وأضاف "الموازنة لا تعد وفق إطار اقتصادي كلي واضح ومتكامل"، مؤكداً غياب التنسيق بين وزارة المالية والوزارات والمؤسسات الأخرى عند إعداد الموازنة، منتقداً غياب الخطط المدروسة لوضع الموازنات.

واستطرد عبد الكريم "الموازنة تبدو محكومة باعتبارات خارجية أكثر منها داخلية، وغالباً لا يتم احترام الجدول الزمني لإعداد الموازنة حسب النصوص القانونية".

كما أكد غياب الدور الحقيقي للمجلس التشريعي في إقرار الموازنة والرقابة على تنفيذها، مطالباً بتفعيل دور ديوان المراقبة المالية والإدارية.

ونوه إلى تدني مستوى الشفافية في الموازنات الفلسطينية ومدى التزامها بالمعايير المالية الدولية.

وطالب عبد الكريم بتفعيل دور لجنة الموازنة والمالية في المجلس التشريعي في عملية إقرار الموازنة والرقابة على تنفيذها، وتحسين الإطار الكلي للموازنة.

ويوافق عبد الله على ما ذهب إليه عبد الكريم، غير أنه يرى أن السلطة الوطنية سعت للمرة الأولى في العام ٢٠٠٢ إلى وضع موازنة حقيقية ومتوازنة وقائمة على خطة اقتصادية واضحة.

وأضاف عبد الله "لكن في موازنة هذا العام أصبحت الأولويات تختلف عن ذي قبل، فلم يعد الأمر يتعلق

◀